

القرار رقم ٥٩ تاريخ ٨ تشرين الاول سنة ١٩٢٥

526

الهيئة الحاكمة : الرئيس : شفيق بك الحايي
العضوان : السيد انطوان مازاس وممتاز بك الصلح

التمهات مندوبيين ثانويين : تعيين غرفة الاقتراع . رئيس قلم الاقتراع . قرابته باحد المرشحين .
مخالفات لا تؤثر في نتيجة الانتخاب . تدابير ادارية من أشخاص
تغيير نتيجة الانتخاب

١ - لا مجال لمواخذة السلطة على دعوة الناخبين الى الاقتراع في غرفة قدامها
الحكومة لدوائرها ولو كانت الظروف السياسية التي رافقت الانتخاب غير مناسبة

لاجرائها فيها

٢ - ما من نص قانوني يمنع الموظف اذا كان من اقرباء احد المرشحين ان تسند اليه رئاسة قلم الاقتراع

٣ - ان المخالفات التي لا تؤثر في نتيجة الانتخاب لا تعتبر وحدها كافية لالغاء الانتخاب

٤ - اذا اتخذت السلطة بعض التدابير كتوقيف بعض الناخبين مما يضع قسما منهم واضطرتهم الى الامتناع عن الانتخاب وكان من شأن هذا الامتناع ان يغير نتيجة الانتخاب بالنسبة الى عدد المقترعين فهذه الامور تعتبر كافية لالغاء الانتخاب

بناء على الاعتراض المتقدم في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٥ من جرجي عواد ورفقاه والمتضمن طلب الغاء انتخاب كل من الافندية يوسف سايم الياس والشيخ قاسم حصن الدين من المختاره وبشير ابي حمزه من الخريبه ومحمد سليم ذبيان من المزرعة وسليم شمس من غريفه الذين اعلن انتخابهم مندوبين ثانويين لمنطقة المختاره عقب الانتخاب الذي جرى في هذه البلدة بتاريخ ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٥

بناء على القرارين الاعداديين الصادرين من مجلس الشورى احدثهما بتاريخ ١٠ آب سنة ١٩٢٥ والثاني بتاريخ ٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٥ والمتضمن احدهما اجراء التحقيق في المختاره والثاني اجراء تحقيق اضافي لدى المجلس في جلسة علنية

بناء على جريدة التحقيق الذي جرى في ١٠ و ١١ و ١٢ ايلول سنة ١٩٢٥ وجريدة التحقيق الاضافي الذي جرى لدى المجلس في جلسة علنية في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٥ حيث ان المعترضين يستندون في طلب الغاء انتخابات منطقة المختاره التي جرت في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٥ الى مباشرة قلم الاقتراع اعماله قبل حلول الساعة الميمنة في القرار الذي دعي به الناخبون الى الاقتراع بحجة انهم حرموا الحق الذي تخوله المادة ٤٩ من القرار ١٣٠٧ الى الناخبين الحاضرين عند مباشرة الاعمال الانتخابية ان يكون لهم ممثل في لجنة الاقتراع

وحيث ان الشهادات التي استمعت متناقضة ومختلفة في تعيين الوقت الذي جرى فيه تشكيل قلم الاقتراع وانه حيال هذا التناقض لا يمكن المجلس ان يجزم بصحة ادعاء المعترضين في هذه النقطة وان يحله محل الاعتبار

وحيث ان اعتراض المعارضين على الغرفة التي جرى فيها الانتخاب ليس كافياً لابطاله لاسيما وقد صرح عدد غفير من سكان المختاره ان المحل الذي حصل الانتخاب فيه وان يكن جزءاً من دار آل جنبلاط فهو معد منذ زمن بعيد لدوائر المديرية فلا مجال اذاً لمؤخذة السلطة من دعوة الناخبين الى الاقتراع في غرفة قد اعدتها الحكومة لدوائرها ولو كانت الظروف السياسية التي رافقت الانتخاب غير مناسبة لاجرائها فيها

وحيث انه ما من نص قانوني يمنع الموظف اذا كان من اقرباء احد المرشحين ان تسند اليه رئاسة قلم الاقتراع

وحيث ان الخامس والسادس والثامن والعاشر والحادي عشر من اسباب الاعتراض لم يقم على حصولها بينة راهنة بل تناقضت واختلفت فيها شهادات الشهود

وحيث ان المخالفات التي اتى بها قلم الاقتراع والمشار اليها في السبب السابع من الاعتراض منها قبول كاتب اللجنة ورقة انتخابية في اثناء غياب الرئيس ومعاونيه وقبول ورقة انتخابية دون ان يوثق على تذكرة نفوس صاحبها ومنها قبول اقتراع ناخب لم يبرز تذكرة نفوسه

وحيث ان هذه المخالفات تعدّ الثلاثة حتى تؤثر في نتيجة الانتخاب لاسيما وقد حصل المدعون الثانويون المنتخبون على جميع اصوات المقترعين البالغة اربعمائة وستة وستين

وحيث ان هذه المخالفات ليست كافية وحدها لالغاء الانتخاب

وحيث ان المعارضين يدعون ان عدداً كبيراً من الناخبين امتنعوا عن الاقتراع بسبب ما راعهم من التدابير التي اتخذها مثل السلطة ضد احد الحزبين

وحيث ان اعظم التدابير التي اتخذت خطورة هو الامر الذي اصدره مدير المختاره رئيس قلم الاقتراع بتوقيف كل من الثلاثة الناخبين المرشحين لان يكونوا مندوبين ثانويين وهم الافندية حسن سليمان البعيني ويوسف جرجس وسليم علي ماهر

وحيث ان المعارضين يدعون ان توقيف هؤلاء الاشخاص جرى في حين انهم لم يأتوا ولم يتهموا بجرم ما بل اكتفوا بتقديم اعتراض مفرغ بقالب الاعتدال والاشمعة وصدق لدى كاتب عدل المختاره رفع ضمن غلاف محتوم الى رئيس قلم الاقتراع بواسطة انفار الدرك الذين كان موكولا اليهم حينئذ السهر على النظام

وحيث ان المعارضين يؤكّدون ان الغاية الحقيقية التي توخاها المدير من هذا التوقيف هي اضعاف عزيمه الناخبين المعارضين بابعاد رؤسائهم عنهم

وحيث ان المعارضين يدعون ان المدير قد ادرك مبتغاه بهذا العمل فحصل من جراء ذلك ان الثمانماية ناخب الذين اتوا الى المختاره ينتخبوا الاشخاص الذين اوقفهم تسرب الاضطراب الى صفوفهم وهالهم ما رأوا من انحياز المدير فقفلوا راجعين الى قراهم من دون ان ينتخبوا

وحيث انه يستفاد من افادة المدير التي اخذت اثناء التحقيق الاضافي انه لم يقصد من عمله هذا ما نسبه اليه المعارضون بل امر بطرد هؤلاء الاشخاص من داخل غرفة الاقتراع وتوقيفهم بعد ما اعترضوا بصوت عال على تشكيل قلم الاقتراع فهو لم يقف هذا الموقف تجاه هؤلاء الاشخاص الا بعد ان دخلوا الى غرفة الاقتراع وطلبوا ان يعين لهم مندوب في اللجنة فافهمهم انه لا يمكنه اجابة طلبهم بعد فوات الوقت المعين لتشكيل القلم وبباشرة الاعمال الانتخابية فثار حينئذ ثائرم واخلوا بالنظام فما كان منه الا ان استعمل ما يخوله القانون من السلطان بصفة رئيس قلم الاقتراع فطردهم واصدر بعدئذ امراً خطياً بتوقيفهم واما احتجاجهم فلتد جاء بعد توقيفهم وائس قبله كما يدعون وانه لم يقصد من هذا العمل سوى منعهم من الاخلال بالنظام والسكينة داخل غرفة الاقتراع

وحيث انه وان كان من الواجب ان ينظر بعين الاعتبار الى افادات المدير الذي هو اكبر مأمور في المنطقة وقد القى عليه تبعتان تبعه اعمال المديرية وتبعه رئاسة قلم الاقتراع غير انه لا يمكن لمجلس الشورى ان بصرف النظر عن الامور التي اظهرها التحقيق

وحيث ان بعضاً من هذه الامور لا تتفق مع تذكارات المدير لاسيما ما صرح به الدركي يوسف حبيب سلفاني الذي كلف من قبل المعارضين ان يرفع الى المدير احتجاجهم الخطي فقد قال : لما اطلسع المدير على نص الاعتراض ساوره الغضب وقال الى جاويش الدرک رفول البستاني ان القبي القبض على هؤلاء الاشخاص وقد ابد كل ذلك ما جاء بشهادات جاويش الدرک ذاته والشاهد الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع من شهود المعارضين اما شهود المعارض عليهم فان منهم من قال ان حسين البعيني ويوسف جرجس وسليم علي ماهر اتوا داخل غرفة الاقتراع باعمال مخلة بالنظام من

شأتها ان تستوجب التوقيف فقد اقتصر الشاهد الثاني والثالث والخامس والسابع والتاسع منهم على القول بان المدير قد اوقف بعض اشخاص بغية ان يمنع الاضطرابات التي كانت يظن وقوعها نظراً للهباج الذي ظهرت بوادره من رجال الحزبين في طرقات المختارة وقد طرح الشاهد الرابع والثامن منهم انه حصل احتجاج شفهي في داخل الغرفة دون ان يذكر او مصدر هذا الاحتجاج

وحيث انه ولو سلم بحصول توقيف الاشخاص المذكورين آنفاً قبل رفع اعتراضهم الخطي فذلك لا يطابق مع ما ثبت صراحة من غياب احدهم سليم علي ماهر الذي كان موجوداً في بعقلين عندما جاء الدر كيون لتوقيفه فلو كان سليم علي ماهر رفع عريضة الاحتجاج بعد صدور الامر بتوقيفه وتسليمها الى الدر كيون لتمكن الدر كيون من القاء القبض عليه تنفيذاً لامر المدير

وحيث انه يوجد في تقرير ضابط الدر ك الملازم دكروا المؤرخ في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٥ والموجود بين ملف الاوراق ما يلفت النظر الى ما جاء في تصريحات المدير الواردة فيه وهو انه لم يتقدم الى الانتخاب احد من الحزب المعارض ولم يذكر شيئاً عن الحادث الذي افاد عن وقوعه في غرفة الانتخاب ولم يشر بتاتا الى امر التوقيف

وحيث ان حسن البعيني ويوسف جرجي بقيا قيد التوقيف مدة ساعتين او ثلاث ولم يطلق سراحهم الا بعد تدخل ضابط الدر ك الفرنسي دكروا

وحيث انه ولو فرض وجود بعض الريب في تقدير الظروف التي اوجبت هذا التوقيف فلا ريب في تقدير النتائج التي حصلت منه فقد ضعفت قسماً كبيراً من الناخبين بعد اقضاء رؤسائهم عنهم وان شهود المترضين والمعارض عليهم متفقون على القول بان عدداً من الناخبين من حزب المعارضة الذين حضروا للانتخاب كان غفيراً

وحيث انه لم ينظم بشأن هذا التوقيف جريدة ضبط ليعرف منها الاسباب التي دعت اليه والمخالفات القانونية التي ارتكبها الموقوفون

وحيث ان هذا التوقيف لم تعقبه المحاكمة القانونية لذلك يستدل انه حصل تحاملاً وحيث ان قسماً من الناخبين اعتبروا الامر الصادر بتوقيف هؤلاء الاشخاص وهم ينتمون كلهم الى حزب واحد بمثابة صدمة عنيفة لهم

وحيث انه نظراً لخبرة الناخبين الحديثة في الامور الانتخابية قد رأيت فئة منهم ان هذا التوقيف لم يكن سوى ضغط اداري مقصوداً منه تخويفهم فامتنعوا عن الانتخاب وحيث انه يتضح من نتيجة الاقتراع ان هذه الفئة التي اضطرت الى الامتناع عن الانتخاب بسبب التدابير التي اتخذها ممثل السلطة كانت كثيرة العدد لدرجة لو اشتركت في الانتخاب لغيرت نتيجه لان عدد الناخبين المقيدة اسمائهم كان ألفاً ومائتين وثمانية وثلاثين وقد فاز المندوبون الذين اعلن انتخابهم بأربعماية وستة وستين صوتاً اي بمجموع الاصوات التي وجدت في صندوق الانتخاب في حين ان عدد الناخبين الذين امتنعوا يفوق عن الثمانمائة

وحيث ان كل هذه الامور التي اثبتتها التحقيق كافية لتفساد الانتخاب

لذلك تقرر :

الغاء انتخاب كل من الافندية يوسف سليم الياس والشيخ قاسم حصن الدين والشيخ بشير ابو حمزه ومحمد سليم ديان وسليم بك شمس الذين اعلن انتخابهم مندوبين ثانويين لمنطقة المختارة وعقيب الانتخاب الذي جرى في هذه البلدة بتاريخ ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٥